القَدَرية والجبرية

او الاختيار والاضطرار

(١)

لم يشتغل العقل الانساني بشيء مثل اشتغاله بمسألة القَدَر والجبر . فمن اول ما بدت تباشير الفكر وقُدّر لنا ان نقف على اخبار المتقدمين اهل التاريخ الاول سمعنا بهذه المسألة . فهي قديمة وربما كانت اعرق في الوجود من كل فكرة اخرى . ولما جاءت الاديان جعلتها موضع نظر ولكنها لم تصل الى حلها بل تركتها بحذافيرها تنتقل من جيل الى جيل حتى وصلت الينا ولم تزل الشغل الشاغل للمفكرين والفلاسفة . بل لا نغالي ان قلنا انها من الاسس الاولى التي تبنى عليها اليوم اقسام كبيرة من الفلسفة والعلم . فسائل التشريع والقواعد الاقتصادية والافكار الاجتماعية كلها تمس هذه الفكرة وتتقيد بها . وكلنا في اعمالنا اليومية ومعاملاتنا مع الآخرين لا ننسى مبلغ ما يترتب على عملنا من المسؤلية الشخصية ولا مقدار المسؤلية التي تقع على عاتق غيرنا بانين ذلك على ان الانسان حرٌ مختار . وكلنا نحس ان الافراد لا يتساوون في هذه المسؤلية بل تصغر عند قوم وتكبر عند آخرين على نسب مختلفة للعمل الواحد

ولم يصل كثير من الباحثين الى نقطة عملية عامة في هذه المسألة . بل تراهم يميلون الى الاعتراف بقسط من الاختيار لكل فرد من الافراد لم يخرج عن عقله كبر ذلك القسط ام صغر . وتراهم يقولون انه لولا ذلك لما ساغ لنا ان نستاء من عمل غيرنا ولا ان نفرح له لكننا نستاء ونفرح . ولا شك ان معنى هذا اننا نقدّر ان هذا الشخص كان يستطيع ان يعمل غير ما عمل فيتحق منا احساساً مخالفاً للاحساس الذي ابديناه حين رأيناه عمل ما عمل . ولا بدّ لنا ايضاً من الاعتراف بقسط من الجبر او الاضطرار يختلف قدره باختلاف الافراد . وهذا هو السبب في ان الاحساس الذي نقابل به عملاً معيناً من زيد ليس هو بعينه الاحساس الذي نقابل به هذا العمل من كل شخص غيره

هذه هي الافكار العملية العامة في الموضوع . ولسنا ندري هل كانت تتغير قريباً . ولكن ما لا شك فيه انها تشكلت باشكال كثيرة ولبست مع الاحوال المختلفة لبوساً جمة . فبالنسبة لقيم الاختيار والاضطرار وبالنسبة لمصدرهما راجت افكار واوهام كثيرة على مدى الازمان المختلفة . فجبرية اليوم يرجعها المعاصرون من كتاب اوربا الى تأثيرات الوراثة

والوسط في حين كانت يرجعها اهل الزمن القديم الى القدرة الالهية . والاختيار المطلق والاختيار النسبي شغلا من الابحاث آلاف الصحائف . وكذلك مقدار الاختيار . وانا نريد بما نكتب تحليل هذه الابحاث ولا التنقيب عما كان واستظهاره بل اثبات رأي نعتقده واظهار اثر هذا الرأي في بعض جهات العلم والفلسفة ولا سيما ما اختص بفكرة المسؤولية وتقدير الخير والشر

وقبل الشروع في ذلك نرى ان نوضح هذا الرأي في ذاته وموضعه بالنسبة للآراء الاخرى . ولا يتهمنا احد بالتعجل في ذلك فان اول ما نطلب ان يكون القارئ عارفاً بمرامينا حتى اذا قرأ ما نكتب كان قادراً على اتباع اسباب الحجة التي تدلي بها وطرقها ومسالكها فيصل بها معنا الى الغاية التي نراها من غير ان يكلف نفسه الرجوع اليها ليرى مواضع الضعف منها

اما رأينا فهو ان الاختيار معدوم من الوجود جملة وانما تصرفنا قوانين مرتبة نعرفها وصدف واتفاقات ربما كانت تسير على قوانين لا نعرفها . ولسنا نقصد بالاختيار هذه الحرية الجزئية الضئيلة التي نستطيع معها ان نسير الى اليمين لا الى اليسار ونأكل صنفاً دون آخر ولكنا نقصد به مجموع القوة المصرفة للحياة والمتسلطة على حالتها الحرية الجزئية . نقصد به روح الحياة ذاتها . فهذه الروح او تلك القوة او ما شئت تسميها معدومة الاختيار من جميع الجهات سواء كان ذلك من جهة تكوينها المباشر بالذات او من جهة الظروف الخارجية التي تعيش وتحيا في وسطها . وهي مدفوعة في طريقها بعوامل لا دخل لها مطلقاً فيها او ان كان ثمت لها دخل فهو ضئيل الى درجة معدومة الاثر . وهذه الحرية الجزئية الضئيلة التي نعتقد انا نملكها بيدنا وانا نتصرف على مقتضاها في حياتنا اليومية معدومة ايضاً وما نراه منها انما هو خيال ووهم

كلما تيسر لي ان افصل بذلة جديدة يدخل رأسي تصميم ان اغير الالوان المعتادة التي ألبسها وادخل محل الخياط على هذا التصميم . وبعد ان اقلب خمسين قطعة من القماش اقف عند اختيار لون لا يخرج مطلقاً عن الوان المعتادة . وقد خرجت مرة من هذا الجمود لاني ارى في الجديد طلاوة فلما لبست بذلتي الجديدة شعرت بعدم ارتياح لما عملت كأنه خالف اختياري . فهل انا مختار في المرات الاولى وهل انا مختار في هذه المرة الاخيرة ؟ واعتقد ان كثيرين مثلي لاحظوا من ذلك ما لاحظته

نجد هذا ايضاً عند اعتيادنا اختيار الطعام . نجد هذا الاختيار محدوداً لا يتعدى اصنافاً معينة . فاذا تعداها الانسان حسب نفسه خرج على نفسه . اي حسب نفسه غير

كامل الاختيار . ويكون ذلك احساسهُ في غير هذه الجزئيات كل مرة يخرج فيها عن معتاد اختياره اللهمَّ الا اذا نسي نفسهُ مع اصحاب او جماعة ايًّا يكونون . وهو لا شك في هذه الحالة مسلوب الاختيار في اغلب الاحيان

ونظن القارئ في غنى عن ان نضرب لهُ الامثال لذلك . ومن هذا نرى ان هذه الجزئيات البسيطة من متعارف ما في الحياة ومما نظن لانفسنا كامل الحرية فيه انما حدد اختيارنا لها ظروفٌ خارجة عنا كوَّنت عندنا عادة اعدمت هذا الاختيار وبالتالي قتلت هذه الحرية

واذا ارتقينا فوق هذه الدرجة وجعلنا اعمالاً اكبر من الاعمال اليومية موضع نظرنا تجلَّى لنا انعدام الاختيار عند الانسان بشكل اوضح . وليست الامثال هي التي تعوزنا هنا . فنادرٌ هو الرجل الذي لم تجئهُ حادثة خارجة عن انتظاره بل عن اعتقاده فاضطرتهُ ان يتبع مسلكاً من مسالك الحياة لم يكن يحلم به . ونادر من لم تؤثر في حياته او اعماله صداقة رجل معين او حب امرأة معينة . ونادر من لم تتغير خطتهُ مقابلة في قطار او سفرة الى بعض المدن . ونادر منا من لم يكن لمرضه او لزواجه او لنسله تعديل عام لطريق سيره . وربما كانت كلمة نادر غير كافية فانقول ليس في الوجود انسان لم يرضخ لحكم كل هذه الظروف او بعضها . على انها حين تقابل الواحد منا تحدث عندهُ اثراً غير الاثر الذي تحدثهُ عند الآخر وربما كان على عكسه . والواحد منا لا يستطيع ان يغير فيها او يبدل . وانما يخضع لها مجبراً غير مختار

ومركز الواحد منا في الحياة — كونهُ ابن زيد لا ابن عمر . وكونهُ ولد في بلد وفي قطر معين وفي عصر معين — ايُّ اختيار لهُ في هذا . من غير شك لا اختيار لهُ وانما هو يحتمل هذا المركز مجبراً سواء ارادهُ او لم يردهُ . ومن لنا بالرجل الذي يقدر على اختيار مركزه

ربما قيل انهُ مهما امكن التسليم بصحة ما تقدم فان في نفي الاختيار بالمرة مغالاة وان من الواجب الاعتراف باختيار نسبي للفرد يميز به بين الخير والشر والحسن والقبيح ويكون معهُ احتمال مسؤولية العمل الذي يعمله . وان هذا الاختيار النسبي الذي هو اساس المسؤولية ونتيجة من نتائج حرية الارادة حريةٌ نسبية وهو متعلق بالفرد ملتصق به بل هو جزء منهُ

ولا شك في ان هذا الكلام غير خلو من المعنى . فان لنا ارادة نسبية نميز بها اعمالنا اليومية وتجعلنا مسؤولين امام ابناء عصرنا عما يصدر منا من الاعمال . وهي هذه الارادة التي تعطينا الحق في مؤاخذة غيرنا وفي مؤاخذة انفسنا . لكن هذه الارادة النسبية هي كما

قدمنا محكومة بظروف خارجة عنها موثرة فيها باعثة اياها حتماً لتسير في طريق معين . اي ان ارادته ليست حرة في ان تريد . فالاحكام التي تصدر عنها والتصميمات التي تتبعها انما هي مدفوعة اليها بعوامل خارجة عنها ربما كانت قوانين الطبيعة وربما كانت الصدف التي لا نعرف قوانينها . وربما كانت ايضاً روح الوجود الخفية والقوة المصرفة له التي لا ندرك ماهيتها . وربما كانت مجموع هذه الاشياء

في الامثال البسيطة التي قدمنا عن اختيار اللون في الملبس والمطعم رأينا ان هذا الاختيار مقيَّد بقيود كثيرة منها الوسط الزماني والوسط المكاني ونوع التربية ومبلغ الصحة او المرض والقوة او الضعف التي عند الفرد وعوامل كثيرة اخرى ليس من السهل حصرها وقد رأينا ايضاً حين ترقينا فوق هذه الامثال ان هذه القيود لا اختيار لنا في وجودها . وكون الرجل ابن شخص معين ولد في بلد معين وفي زمن معين وفي امة معينة امورٌ كلها بعيدة جداً عن ان تكون من اختياره . ومع ذلك فلها تأثير بيّن واضح في آخر درجات الاختيار لانها هي اسباب الارادة

وهذه الاسباب نفسها غير مختارة لانها غير متعلقة بارادة عاقلة نعرف ماهيتها فوجود زمن من الازمان او مكان من الامكنة على صورة معينة امرٌ لا دخل لارادة معينة فيه . بل هو نتيجة لعوامل بعيدة عن ارادة الناس افراداً كانوا او جماعات . وكل جيل من الاجيال يحمل غير مريد نتيجة اعمال آلاف الاجيال التي سبقته . ويحمل غير مريد شر اعمال الاجيال المعاصرة له . واذا كان ذلك شأن الجيل فان الفرد الذي هو ذرة منه يحمل تأثير ملايين من ارادات معاصريه وملايين الملايين من ارادات الاجيال الماضية . فهل يبقى مع ذلك صاحب ارادة خاصة ويستطيع ان يقول حين يعمل عملاً معيناً اني قمت به لانني اردته ؟

ليتصور القارئ معي نفسهُ . هو الآن يقرأ هذه السطور . فهل هو مريد في ذلك . واذا كان مريداً فما هي قيمة اختياره في هذه الارادة . اولاً من اجل ان اكتب ما اكتب مررت بآلاف بل بملايين من المؤثرات التي شكلت ارادتي على ما ارادت هي لا على ما اردت انا . ثم كتبتهُ بعد ذلك . وكتبتهُ في اوقات وربما كان يكفي ان تغير في لتغير ما اكتب . ثم نشرتهُ في هذه المجلة بعد تفكير في ظروف لا دخل لي فيها هي التي استوقفت عزمي عندها . فلمَ لم انشرها في غيرها ؟ لاسباب خارجة عن ارادتي اذا نحن اعتبرنا مطلق الارادة . وقرأها القارئ في هذه المجلة لانهُ من قرائها لا لانهُ يريد ان يقرأ كلامي

ثم ما هو الاحساس الذي يجده القارئ حين القراءة . اهو الانبساط ام الامتعاض ام عدم الاهتمام ؟ لاشك ان ذلك كله يختلف كثيراً ما بين قارئ وقارئ . فمن الممكن ان يحرك القارئ كتفه قائلاً : وما نتيجة هذه الابحاث في الحياة . ومن الممكن ايضاً ان يقول لقد احسن الكاتب فان في بحث هذه النظريات ما يؤثر في تقدير المسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الفردية . ومن الممكن كذلك ان يمر بما اكتب ثم يلقي المجلة من يده متشائباً . هذا كله اذا لم يمر في طرق باب مثل هذا الموضوع ما لا يسمح به الدين وكل هذه الاحكام التي يصدرها يحسب انه مريد كل الارادة في اصدارها مع انها انما تتعلق بنوع تعليمه وبالمدرسة التي نشأ فيها وبالقراءات التي قرأها وبطرق التفكير التي مر بها وبالحوادث التي واجهها . ولو ان شيئاً من ذلك كله تغير لتغير هذا الحكم وبكلمة اخرى لتغيرت الارادة

وظاهر من ذلك ان الارادة لا تعمل بذاتها مجردة ولكن تحت مؤثرات كثيرة هي التي تكونها على نحو خاص وتجعلها بذلك تصدر احكامها على هذا النحو محكومة بقوى تلك المؤثرات . ولا يمكن ان يقال مع ذلك انها حرة في ان تريد . بل ظاهر انها مجبرة على السير في الطريق الذي رسمته لها هذه المؤثرات . وبكلمة اخرى مجبرة في اختيارها

ومن الممكن ان نلخص العوامل التي تؤثر في الارادة وتحكمها في اختيارها على الطريقة الآتية :

(١) حكم الوسط الزماني والمكاني . فهذا الوسط الذي تكون على مدى الاجيال المتعاقبة من تفاعل ملايين الارادات الانسانية مع عوامل الطبيعة الاخرى له في ارادة كل فرد منا اعظم تأثير . فان منها تتكون الافعال الاجتماعية والانظمة السياسية والقوانين الاجبارية والاعتبارات الاخلاقية . وهذه كلها وما سواها من الافعال الاجتماعية تشترك في صفة مميزة هي اكراهها كل فرد على اتباعها وجعلها تكيف ارادته على النحو الذي تقتضيه

(٢) حكم الوراثة . وله في كل منا اثر مباشر في تكوينه الجسمي والعقلي . ومعلوم ان هذا التكوين له شأن كبير في حركاتنا وسكناتنا وفي جميع تصرفاتنا وفي نظرنا الى الحوادث والاشياء وسائر ما في الحياة . وبكلمة اخرى في احكام ارادتنا على كل ماجل ودق من الاعمال

(٣) حكم العادة . فلكل فرد حسب ما كونته الاوساط التي نشأ فيها وحسب تأثير وراثته عليه وما انتابه من حوادث المرض والزواج والوظيفة التي يؤديها في الحياة نظامات يسير عليها وتؤثر فيه اشد التأثير . هذه النظامات هي عاداته الفردية التي كونها لنفسه والتي اصبحت كما يقولون طبيعته الثانية . وهو كما فكر في امر من الامور حكمته تلك العادات في

التفكير وفي اتجاه ارادته . خذ مثلاً لذلك شخصاً اعتاد التدخين او اعتاد تناول ادوية معينة في اوقات معينة فترى ان هذه العادات لها في تصرفاته اثر كبير . كم ترى معتاد التدخين مخرف المزاج ضيق الصدر مسرعاً في الحكم اذا هو لم يجد سيجارته حاضرة تحت يده عند طلبه اياها . وكم تراهُ ساعة التدخين ميالاً في تفكيره الى طريق الاحلام والاماني . ثم كم ترى السقيم المعتاد تناول المورفين بعيداً عن الابتهاج بالحياة وما فيها اذا مُنع عنهُ

(٤) حكم الصدفة . ليس من ينكر ان صدفاً في الحياة غير منظورة خلقت لهُ مركزاً خاصًّا جعلهُ ينظم حياتهُ على شكل دون آخر من غير ان يكون لهُ دخل في تلك الصدف مطلقاً

فهذه العوامل التي تؤثر في حياتنا وارادتنا وتأثر هي باعمالنا وتنتقل الى الجيل الذي بعدنا محملة بماضي الانسانية الطويل مؤثرة في ذلك الجيل الجديد تترك الفرد منا وشأنهُ في وسط هذا العالم الهائل شأن اي ذرة اخرى من ذراته تسير في نظامهِ محكومة بقوانينهِ الخالدة غير مستطيعة لنفسها نفعاً ولا ضرًّا

قد يرد على هذه الحجج كلها اعتراض يجب عدم اهمالهِ . ذلك اننا في كل اعتباراتنا المتقدمة كنا دائمًا ننظر الى الارادة المطلقة كأنها مثال الارادة التي تطلب للانسان . وانا كنا نمثل الشخص الكامل الاختيار كأنهُ الشخص الذي يسير على غير قانون ونظام . وفضلاً عن هذا فكأنا اغفلنا فكرة الارادة النسبية اغفالاً تامًّا . فاذا صح ما قدمنا من ان الارادة الفردية محكومة بقوانين تحدد اختيارها الى حد كبير فان في هذه القوانين من السعة والتنوع ما يجعل لهذه الارادة مجالاً في العمل واسعاً

وفضلاً عن ذلك فقد كان بحثنا كلهُ دائراً حول الفرد معتبراً ذرة من الوجود متأثرة بما حولها . وما دام ذلك فلا يمكن الأَّ التسليم بان كل ارادة يجب ان تخضع لمقتضى قوانين الحياة . ولكن الواجب ايضاً ان ننظر الى الفرد كوحدة قائمة بذاتها مؤثرة في الحوادث مصرفة لها على نحو معين ومشكلة اياها بشكل خاص . اي انهُ يلزم لمعرفة مقدار حرية الارادة ان ننظر الى هذه الارادة حين تفاعلها مع الحوادث كمؤثرة فيها قبل ان تكون متأثرة بها ونقدر مبلغ ما لها من التصرف في هذا التأثير . وذلك يتحتم اكثر اذا علمنا ان العوامل المؤثرة في الارادة هي عوامل عامة على الغالب مشتركة بين كل الافراد . فان ما سميناهُ نحن حكم الصدفة يسير هو نفسهُ الى حد كبير على نظام يصيب الافراد منهُ بالنسبة لأثرهِ في ارادتهم لا في حظهم منهم غير قليل . فاذا نحن اطرحنا هذه العوامل المؤثرة على اعتبار انها متساوية في فعلها في الارادة ونظرنا الى الارادة بعد ذلك مجردة عنها كان لنا ان نحكم ان

لها في الحياة اختياراً يصرف حياة الفرد وكثيراً ما يملك يدهو تصريف حياة الكون كله في مدة غير قصيرة من الزمن

وقد يضرب المعترض مثلاً ارادات مصرفة يجدها قاومت نظام الكون وغالبت قوى الطبيعة وتمكنت من اخضاعها ووصلت من ذلك الى المدنية الحالية وما فيها من المخترعات والعجائب . ولو انها اتبعت نظام الطبيعة وسارت على قانون اقل مجهود لبقي العالم متسكعاً في ظلامه القديم . لكن تلك الارادات القديرة عملت ونجحت في اخضاع اقسى ما نعانيه في الحياة . فدعاة الاديان اثروا في العالم بتعاليمهم تأثيراً كبيراً وكذلك نابليون بونابرت بحروبه واعماله وقانونه المدني . ويوستنيان في التشريع الروماني . فهل هذه النفوس العظيمة التي اقامت المدنية واحيت تاريخ الانسانية ونشرت العلم والنور والهدى والحضارة ذرات تسير في نظام الكون محكومة بقوانينه الخالدة لا تملك لنفسها نفعاً ولا ضراً وهل هذه الارادات القوية التي قلبت حياة الوجود لم تكن الا عجينة شكلتها ظروف الوسط واحكام العادة ومؤثرات الوراثة من غير ان يكون لها في نفسها اثر

هذا هو وجه الاعتراض الذي يوجه في مثل هذه الابحاث . ولسنا نقف دون هذا الاعتراض او نحسبه يغير شيئاً من صحة ما قدمنا . فان تحليلاً بسيطاً لهاته النفوس الممتازة وما احاط بها يجعلنا نؤمن تمام الايمان بانه لم يكن لاصحابها من الارادة في عملهم الا بمقدار ما اجبرتهم على السير فيه ظروف الحياة كما ان الوقوف عند الارادة الفردية لذاتها وتجريدها من العوامل المشتركة التي تؤثر فيها تظهر لنا هذه الارادة قوة عمياء لا تحرك بنفسها ولا تتصرف باختيارها ولكنها تنتظر عوامل خارجية تدفعها للسير في الطرق التي ترسمها لها

ومن اجل ان نصل الى ذلك بحجج بينة واضحة يجب أن نفهم اولاً ما هي الارادة وكيف توجد . كان الكتّاب الاقدمون يحسبون الارادة قوة من قوى الروح . والروح عندهم شبح لطيف خارج عن مادة الجسم سار فيها سريان الريح في الورد والزيت في الزيتون والنار في الفحم مؤثر فيها غير متأثر بها . وكان ريح الورد وزيت الزيتون ونار الفحم كانت في نظرهم قوى خارجة عن المواد التي تسري فيها . وعلى ذلك كانت الارادة عندهم قائمة بذاتها تكافح ثورات الجسم احياناً وتناهض ما قد تتجه نحوه شهواته ورغائبه . ولما ان ذلك في مقدور هذه القوة فقد بنوا عليه تكليف الانسان اتباع الخير وتوجيه ارادته نحوه واجتناب الشر وتوجيه ارادته ضده واعتقدوا انه مهما كانت الميول الانسانية شريرة بطبعها

فان قوة الارادة تكفي لتقويم عوج الطبيعة بمكافحة هذه الميول ومناضلة الطبيعة . وهذا هو عندهم اساس المسؤولية

لكنهم كانوا يرون في الواقع اشياء كثيرة تقف دون تعميم فكرتهم هذه واطلاقها . فكثيرون يوجهون همتهم الى جهة معينة ويريدون عملاً معيناً ثم تراهم وقد سقط في يدهم في كل ما ارادوا . كثيرون يريدون عيش النبيل ويعملون جهدهم لهُ ولكن صدفة مخوسة في اعتقادهم تقابلهم بامرأة تستغويهم وتضلهم سبيلهم . كثيرون يريدون عمل الخير للناس على نحو خاص ويبذلون قصد الوصول الى تحقيق غرضهم كل ما لديهم من الوسائل ثم ينقلب سعيهم وبالاً عليهم وعلى من يريدون به الخير لظروف خارجة عن ارادتهم وترتيبهم . وكثيرون لا همة لهم ولكن خطأً غير منظور يرفعهم الى درجات العلى ويضع من بين ايديهم المجزات . كان الكتّاب الاقدمون يرون ذلك كلهُ ويشعرون بانهُ يتفق مع فكرة الارادة المطلقة الخارجة عن مادة الجسم المسخرة لحركاته وسكناته حسب تدبير خاص فلا يستطيعون بغير الالتجاء الى ضعف الانسان وجهله تفسير عجزهم عن اطلاق فكرتهم على كل ما في الحياة . ووسيلة ذلك هي التسامح مع قوى خارجة عن الوجود وعن عالمنا لتتداخل تداخلاً غير منظور لنا وبالتالي غير معروف منا . وعن طريق هذه المداخلة من جانب تلك القوى تحدث هذه العجائب التي لا تسير على سنّة ولا يحكمها قانون . فصوّروا مداخلة الشيطان لاغوائنا في جهة الشر وجعلوا افعال الخير التي تصدر عنا اثراً من آثار الالهام الالهي ووحي خالق الروح والارادة . فلما احسوا ان مثل هذه المداخلة اذا اطلقت يصل بها الحال الى ملاشاة الارادة وملاشاة الارادة تفسد عليهم فكرة المسؤولية في الدنيا وفي الآخرة لان مبناها عندهم هو حرية الاختيار جعلوا الرجل مريداً وغير مريد معاً وحكموا انهُ مختار ومضطر في وقت واحد

وبعد تقلّب كثير في الافكار والفلسفات اطمأنت الافكار الى فكرة الاختيار النسبي لتضعها اساساً للمسؤولية

والاختيار النسبي هو افتراض الفرد مجبراً في مجموع حياته مختاراً في جزئياتها . ولما كانت معاملاتهُ مع الناس متعلقة بهذه الجزئيات كانت مسؤوليتهُ امام امثاله تامة لانهُ يتمتع بهذه المسؤولية بحرية تامة

محمد حسين هيكل المحامي
دكتور في الحقوق